المحاضرة الثانية

دور الارشاد الزراعي في التنمية ومحاربة التخلف

ان من اكبر انواع التحدي التي تواجه المجتمع العربي بصورة عامة والمجتمع الريفي بصورة خاصة محاربة التخلف في مختلف الصور الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . فبالاضافة الى كون العنصرين المادي والبشري من مقومات التنمية يمكن النظر الى التنمية على اساس انها تتالف من جانب فني علمي وجانب اجتماعي وهما ايضاً جانبان متلازمان متكاملان لذلك مهما كان تصورنا لاهداف تنمية المجتمع ونتائجها ووسائلها فانه لابد لنا من ان ناخذ بعين الاعتبار العنصرين المادي والبشري والجانبين العلمي والاجتماعي عند مناقشة مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فزيادة الانتاج الزراعي مثلاً تتطلب معرفة متخصصة في مختلف العلوم الزراعية كما تتطلب معرفة الاطار الاجتماعي الذي تستخدم فيه هذه المعلومات وما تقوم فيه من نظم وقيم ومعان في الحياة لذلك تتركز خطة **التنمية الاقتصادية في قطاع الزراعة في ناحيتين اساسيتين**

اولاً –استصلاح اراضي جديدة واضافتها الى الاراضي المزروعة وهو ما نسميه بالبناء اوالتوسع الافقي . وهذه الناحية تتطلب اقامة مشروعات يحتاج تنفيذها الى رؤوس اموال كبيرة ووقت طويل ويقع عادة العبء الاكبر في تنفيذ هذا الجانب من خطة التنمية على الحكومات

ثانيا - زيادة انتاج وحدة المساحة المزروعة من المحاصيل المختلفة وهو ما نسميه بالبناء او التوسع الرأسي .ويجب ان يتمشى هذا الجانب من خطة التنمية مع الجانب الاول . ويتميز هذا الجزء بسرعة النتائج ، وقلة التكاليف ويحتج تنفيذ هذا الجانب من الخطة الى البحوث العلمية الزراعية لمعرفة انسب وافضل الطرق للحصول على اقصى انتاج من محصول معيين . كما يحتاج الى جهاز للارشاد يستطيع توصيل نتائج هذه الابحاث الى المزارعين ليعملوا بها فتزيد بنتيجتها الكفاية الانتاجية ويرتفع الدخل القومي . ولنستطيع فهم واقع البلاد العربية واهمية الارشاد الزراعي في تنمية اقتصادياتها لابد من القول ان كافة البلاد العربية هي في زمرة البلاد غير المستكملة لنموها الاقتصادي. اي انها بلاد لم تستثمر فيها الثروات الطبيعية والانسانية استثمارا كاملاً . والاسباب التي تعطي للاقتصاد العربي طابع التخلف كثيرة نكتفي بذكر اهمها وهي :-

١- **الحلقات المفرغة في الاقتصاد المتخلف** :-حلقات مفرغة تحيط بالبلدان المختلفة فتمنعها عن التقدم والانماء . ومرد هذه الحلقات المفرغة التي

تطوح بهذه البلدان هو تعدد المشاكل وتشبعها عندما يطرح على بساط البحث قضية انمائها الاقتصادي. ولقد صرح احد الهنود الرسميين الى الكاتب تيبور ماند Tibor mende احد كبار الكتاب في الاقتصاد والسياسة بقوله النكبة الكبرى في قضية بلادنا هي تعدد المشاكل وتشعبها الى عدد لا يحصى . كل واحدة مرتبطة بالاخرى برباط لايفصم ولايفك . حل واحدة منها يستوجب حل مشكلة اخرى قبلها ... حتى ان البلد الذي يبدأ فيه الشعور بالتخلف يواجه مشكلة اصعب واخطر من التخلف نفسه الا وهي صعوبة التغلب على هذا التخلف .

٢- **عدم كفاية رأس المال الثابت الاجتماعي (الهياكل الرئيسية للانتاج)** ونعني بذلك عدم كفاية التجهيزات الاساسية التي تكفل تسهيل التنمية الاقتصادية .فالتنمية الاقتصادية تحتاج الى جو يساعد على التصنيع والتقدم الزراعي والتجاري . وهذا الجو توفره المواصلات والمرافا والكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية والتعليمية ...مما يطلق عليه برأس المال الثابت الاجتماعي او التجهيزات الاساسية . والدليل على ضعف هذه التجهيزات وعدم كفاتها يتوفر في عدم كفاية الاستثمارات في سبيل انشائها.

٣- **عدم تكامل الاقتصاد الوطني** : وتجزئة الاقتصاد الوطني وعدم تكامله خاصة من خصائص الاقتصاد المتخلف وتظهر صور التجزئة هذه في عدة اشكال منها : ضعف عرى التلاحم بين القطاع الزراعي والصناعي في البلد الواحد ، ووجود قطيعة بين الاقتصاد الوطني والشركلت العالمية مثال على ذلك ما يحدث في البلدان التي في طريقها للنو والمنتجة للبترول والخامات الاساسية الاولية.

٤- **اقتصاد زراعي محدود** : المعلوم لدينا ان البلد الزراعي بلد فقير بالقياس للبلاد الصناعية والتجارية . ومن السهل اكتشاف طابع الاقتصاد العربي هذا اذا رجعنا الى نسبة عدد المشتغلين في الزراعة الى مجموع السكان، او الى نسبة الدخل القومي الزراعي الى مجموع الدخل القومي .

٥- **نسبة التصدير من المنتجات الزراعية الى مجموع المواد المصدرة** . فهناك ٥٥% من القوى العاملة في مصر تعمل في الزراعة او في تسويق المحاصيل ونقلها ، وهناك ٦٥- ٧٥%في سوريا ٨٥% في السودان

ولاستعراض خطوط التخلف العريضة التي تشكل ما سميناه بالحلقة المفرغة لوجدنا ان اهم المشكلات التي يتخبط فيها الريف العربي والتي يستطيع الارشاد الزراعي ان يسهم في حلها كلياً او يمهد الطريق للهيئات او المؤسسات الاخرى لحلها تتلخص بما يلي :

١- اراضي شاسعة لم تستثمر بعد
٢- اراضي لم يحافظ على خصوبتها فانخفض مردودها
٣- املاك دولة واراضي مشاع لم تحرر بعد ولم ينفق عليها لاستغلالها احس استغلال
٤- امطار قليلة تحددها طبيعة مناخ البلاد ، ومياه جوفية محدودة لم ينضم استثمارها وتوزيعها
٥- فراغ كبير وبطالة متفشية وهجرات متلاحقة من الريف الى المدينة
٦- عادات وتقاليد ومفاهيم مغلوطة تشد المجتمعات الريفية من الخلف لتمنع تقدمها وتطورها
٧- جمود اجتماعي يخيم على جو القرية وعدم وجود هيئة تعمل على بعث الحيوية والتجديد فيها
٨- حرمان الريف من كثير من المرافق الاساسية والخدمات التي تتمتع بها المدن
٩- استمرار الحياة التقليدية في الريف وكأن ذلك امر محتوم عليه
١٠- تاخر طرق الاستثمار الزراعي وضعف المشروعات الاستثمارية الكبرى بحيث اخذ الاقتصاد القائم شكلاً معيناً مقتصراً في اغراضه على تأمين حاجات المعيشة الاولى.

اما الحلات والظروف التي تحد من التطور هي

١- انشار الامية وانخفاض المستويات التعليمية
٢- انتاج زراعي قليل
٣- تأمين الاحتياجات الغذائية
٤- قلة نسبة دخل الفرد
٥- رداءة مظهر المنزل الريفي وفقره بالاثاث

٦- ضعف المستوى الصحي
٧- وجود فائض من الايدي العاملة
٨- الازدياد المضطر في نسبة السكان
٩- انعزال المجتمع الريفي عن المجتمع الكبير
١٠- عدم وجود نظام سليم للعلاقات الزراعية
١١- ضالة موارد المياه وسوء توزيعها
١٢- ضعف نضم التمويل والتسليف والقروض الزراعية
١٣- عدم ممارسة العمليات الزراعية المحسنة او قلة اقتناء الالات الزراعية الازمة
١٤- الاسمترارفي ممارسة عاداة وتقاليد بالية

يتبين لنا مما سبق انه عل الرغم من ان بعض هذه الحلات والظروف قد فرضت على الريفي وهي من صنع الطبيعة المحيطة به ان بعضها الاخير من صنع الانسان نفسه سواء كان ذلك بتصميم منه او بشكل عفوي ولهذا يمكن الجزم بان التغلب على بعض عناصر التخلف ليس بمستحيل الا ان اشراك الريفي نفسه في تعديل الظروف المحيطة به والتغلب على ما يهدد كيانه شرط هام.

ان من اهم ما يواجه عمليات التنمية في المجتمع العربي الانخفاض النسبي في مستوى المهارات الفنية والقدرات التنظيمية والادارية والاحجام الفكري عن الابتكار والصراع بين القيم البالية المعوقة للتقدم والقيم الجديدة الدافعة نحوه كما تعاني ضعفاً في التنسيق بين الاعمال والمسشروعات وبين مطالبها من التدريب والتاهيل والتعليم والثقافة العامة للمواطنية المستنيرة .